Executive Summary
ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

إن الجينات، والأنواع، والنظم البيئية التي تشكّل التنوع البيولوجي توفر الموارد والخدمات الضرورية للبشرية. وجميع قطاعات المجتمع العالمي تؤثر في هذا التنوع بشكل كبير أو قليل، سواء من خلال الاستغلال المباشر للموارد أم الوقع غير المباشر للأنشطة الأخرى. والثقافات والمجتمعات المختلفة تستعمل، وتقيِّم، وتحمي هذه الموارد والخدمات بطرق متنوعة. وقدرتهم على الإدارة والاستفادة من التنوع البيولوجي تتنوع هي الأخرى بشكل كبير، بسبب الموقع، وحالة التنمية، والفروق في القدرة على الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا المطلوبة.

في 5 يونيو 1992، في قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وقعت أكثر من 150 دولة على **الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي**، اعترافا منها بأن التنمية المستدامة لموارد العالم الحية هي من أكثر قضايا العصر الحديث إلحاحا، وتعبيرا عن التزامها بالتعامل مع هذا الأمر بشكل جماعي.

والاتفاقية هي معلم من معالم تناول المجتمع الدولي للبيئة والتنمية، وهي، بخلاف الاتفاقيات السابقة التي تركز على موضوع أو قطاع بعينه، تتبنى **التناول الشامل** للمحافظة والاستعمال المستدام لمجمل ثروة الأرض من الكائنات الحية.

والاتفاقية تدرك الحاجة إلى **طريقة تناول متعددة القطاعات** لضمان المحافظة على والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وتدرك أهمية التشارك في المعلومات والتقنيات المهمة، والفوائد التي يمكن أن تنشأ عن استعمال الموارد البيولوجية.

ومنذ أن تم تبني الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي سنة 1992، **صادقت عليها أو انضمت إليها 180 بلدا ومنظمة واحدة خاصة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي**، وأصبحت واحدة من أهم الاتفاقيات الدولية. وقد أسفرت عن نشاط كبير على المستويين الوطني والدولي، وعن التنسيق المتزايد في العمل بين القطاعات داخل وفيما بين البلدان. كما أدت إلى الإفراج عن مبالغ دولية ضخمة لدعم البلدان النامية والبلدان التي لها اقتصادات في مرحلة التحول.

والوضع العالمي للتنوع البيولوجي لا يمثل تقييما جديدا لحالة واتجاهات التنوع البيولوجي العالمي، ولكنه يعتمد على التقييمات الموجودة من أجل تصوير مدى **إلحاح القضايا** المتعلقة بالخسارة في التنوع البيولوجي، وكيف أن الاتفاقية- من خلال تنفيذ الأطراف لبرامج عملها الموضوعية والمستعرضة ومن خلال التعاون مع الهيئات الأخرى- تسعى إلى معالجة هذه القضايا وبالتالي توفير **قاعدة للتنمية المستدامة** في جميع البلدان.

إن فكرة "**التنوع البيولوجي**" وأهمية وقف تدهوره أصبحت مألوفة بشكل متزايد لصناع القرار وأولئك المهتمين بالقضايا البيئية. ولكنها، مع ذلك، أقل وضوحا بكثير للعديد من الناس غير المنخرطين مباشرة في العمل القائم بين لحكومات أو غير المطلعين على الأدبيات المتخصصة، **وكيف يتولى المجتمع الدولي بالضبط معالجة** هذه المشاكل، وكيف يمكن تحويل الالتزامات الدولية إلى عمل ملموس على جميع المستويات. و**هدف** الوضع العالمي للتنوع البيولوجي هو إبراز هذا الوضع بالتركيز على مدى وفعالية الأجوبة المتبناة من قبل المجتمع الدولي، والتدابير التي يجري تنفيذها على المستويين الوطني والدولي في سياق الاتفاقية.

والوضع العالمي للتنوع البيولوجي هو أداة للاستعمال من جانب الأطراف المتعاقدة والمساهمين الآخرين في:

- مراجعة التقدم الذي أحرزته الاتفاقية تجاه أهدافها الثلاثة،
- التعرف على معوقات التنفيذ،
- المساعدة على وضع الأولويات للتنفيذ،
- الإعلام عن التقدم وطرح الاحتياجات على صناع القرار.

و**جمهور** الوضع العالمي للتنوع البيولوجي هم بشكل أساسي اللاعبون المهمون في تنفيذ الاتفاقية، وصناع القرار والمخططون الآخرون في القطاعين العام والخاص، ممن يحتاجون إلى الأخذ في الاعتبار أهداف وبرامج الاتفاقية والتزامات الأطراف في قطاعات مثل: التجارة، والمالية، والزراعة، ومصائد الأسماك والصناعة.

وتعالج الاتفاقية التنوع البيولوجي على المستوى الجيني، ومستوى الأنواع، ومستوى النظام البيئي. **فالفصل 1** يراجع حالة واتجاهات التنوع البيولوجي على هذه المستويات الثلاثة. والنشاط الإنساني عبر العشرة آلاف سنة الماضية قد زاد من التنوع الجيني للمحاصيل والمواشي المدجنة. غير النشاط الإنساني قلل أيضا من وفرة وتوزيع الأنواع مما أسفر عن خسارة في التنوع الجيني أو **التآكل الجيني**. والتكنولوجيا البيولوجية الحديثة، وخاصة **الهندسة الجينية**، تقدم الوعد بالفائدة للمجتمعات الإنسانية، ولكنها تشكّل أخطارا محتملة على التنوع البيولوجي.

وإلى هذا التاريخ، هناك حوالي **1.75 مليون نوعا قد تم وصفها** وتسميتها رسميا، ولكن هناك أسس جيدة للاعتقاد بوجود ملايين كثيرة أخرى من الأنواع تبقى عير مكتشفة وغير موصوفة. وبالرغم من أن تقديرات العدد الإجمالي للأنواع تختلف بشكل واسع، إلا أن **التقدير العملي هو حوالي 14 مليون نوعا**.

والأنواع **ليست موزعة بشكل متساو** على كوكب الأرض والنموذج الوحيد الأكثر وضوحا في التنوع البيولوجي العالمي يشير إلى أن الوفرة العامة للأنواع تميل إلى التزايد تجاه خط الاستواء.

إن كل نوع سيصبح **منقرضا** في وقت من الأوقات؛ وجميع الأنواع تقريبا من التي وجدت قد انقرضت. وفي **الأزمنة الجيولوجية**، مضت نشأة الأنواع بمعدل أعلى من معدل انقراض الأنواع، بمعنى أن **التنوع البيولوجي قد ازداد**. إلا أنه في **الأزمنة الحديثة**، أصبح معدل الانقراض بين الثدييات و الطيور **أعلى بكثير** من متوسط المعدل المقدر خلال الأزمنة البيولوجية. ومن الممكن تقدير المخاطر المتعلقة بانقراض الأنواع الحديثة على أساس الديموغرافية والتوزيع. فجميع الثدييات والطيور قد تم تقييمها بالنسبة لخطر الانقراض: **24% من نوع الثدييات، و 12% من الطيور تعتبر مهددة عالميا** في سنة 2000 .

والنظم البيئية الكبرى- المناطق البحرية والساحلية، والمياه الداخلية، والأراضي الجافة ونصف الرطبة- جميعها توفر **البضائع والخدمات** التي بدونها لن تكون الحياة على الأرض ممكنة، وكذلك الأشياء القيمة والاستعمالات التي تدعم المجتمعات الإنسانية. هذه **الوظائف البيئية** تشمل تنقية الهواء والماء، واستقرار واعتدال مناخ الأرض، وتجديد خصوبة الأرض، ودورة التغذية والتلقيح للنباتات. ومن هذه الشبكة المعقدة من تفاعل العمليات الطبيعية يستمد البشر **الفوائد المتعددة** التي ضمنت لهم البقاء والتنمية عبر تاريخهم: الماء، والغذاء، والمأوى، والوقود، واللباس، والأدوية، ومواد البناء، والأصباغ، ووسائل النقل، وتوليد الطاقة، وما لا يحصى من الفوائد الأخرى.

إن مستويات الاستهلاك المتصاعدة لمكونات التنوع البيولوجي- بينما ازداد عدد البشر وتوسع الإنتاج الصناعي- يثقل كاهل هذه العمليات الطبيعة إلى أقصى حد. وبالإمكان ملاحظة **تأثيرات كبرى على جميع النظم البيئية** في جميع أنحاء الكرة الأرضية. ومعدلات التآكل والخسارة في التنوع البيولوجي عالية، وفي بعض الحالات يبدو الوضع حرجا. وعلى المستوى العالمي، فإن التوقعات المرتفعة ونماذج الاستهلاك غير المستدام تتعايش مع مستويات لا يمكن تبريرها من الفقر. وما لم تتم معالجة هذه الأمور بحيث يصبح استعمال مكونات التنوع البيولوجي مستداما، فإن الخسارة في التنوع البيولوجي ستستمر.

أهداف الاتفاقية

- المحافظة على التنوع البيولوجي
- الاستعمال المستدلم للتنوع البيولوجي
- التشارك العادل والمتكافئ في الفوائد الناشئة عن استعمال الموارد الجينية.

إن الغرض المركزي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي مثلها مثل الأجندة 21، هو تعزيز **التنمية المستدامة**، والمبادئ الأساسية للاتفاقية متفقة مع "اتفاقيات قمة ريو" الأخرى. والاتفاقية تؤكد على أن المحافظة على التنوع البيولوجي هو موضع اهتمام مشترك بين البشر، ولكنها تدرك أن الأمم لها حقوق سيادية حيال الموارد البيولوجية الخاصة بها، وتحتاج إلى معالجة الأولويات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستئصال الفقر.

والاتفاقية تدرك أن **أسباب الخسارة في التنوع البيولوجي متشعبة** بطبيعتها، وغالبا ما تظهر كنتيجة ثانوية للأنشطة في القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، أو الحراجة، أو مصائد الأسماك، أو إمدادات المياه، أو المواصلات، أو التنمية العمرانية، أو الطاقة، وخاصة الأنشطة التي تركز على استخلاص الفوائد على المدى القصير بدلا من الاستدامة على المدى الطويل. لهذا فإن التعامل مع **العوامل الاقتصادية والمؤسساتية** هو المفتاح لتحقيق أهداف الاتفاقية. و أهداف الإدارة للتنوع البيولوجي لابد أن تشمل احتياجات واهتمامات الكثيرين من المساهمين من ذوي العلاقة، من المجموعات المحلية فما فوقها.

والابتكار المهم للاتفاقية هو إدراكها بأن **جميع أنواع نظم المعرفة وثيقة الصلة** بأهدافها. فلأول مرة في تاريخ أي مستند قانوني دولي ، تدرك الاتفاقية أهمية المعرفة التقليدية- وفرة المعرفة، وابتكارات وممارسات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية ذات العلاقة بالمحافظة على والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي. وهي تدعو إلى التطبيق الأوسع لمثل هذه المعرفة، مع موافقة ومشاركة المساهمين وتؤسس إطارا لضمان أن المساهمين يحصلون على نصيب من الفوائد الناجمة عن استعمال تلك المعرفة التقليدية.

لهذا، فإن الاتفاقية تضع تأكيدا **أقل على المقاربة التنظيمية التقليدية**. وبنودها مبينة كأهداف عامة وسياسات، مع عمل محدد للتنفيذ يتم تطويره وفقا لظروف وإمكانات كل طرف، بدلا من كونها التزامات جافة ودقيقة. والاتفاقية لا تضع أية أهداف مادية ملموسة، فليس هناك قوائم، ولا ملاحق تتعلق بالمواقع أو بالأنواع المحمية، وهكذا فإن مسؤولية تحديد كيفية تنفيذ معظم بنودها على المستوى الوطني تقع بشكل فردي على الأطراف أنفسهم.

الفصل 2 يصف كيف تم تطوير الاتفاقية، وكيف تعمل، وكيف تُنفذ. وهو يحلل أهداف ومقاربة الاتفاقية، وهيكلها المؤسسي وعملية صنع القرار بها، والتزامات الأطراف، والحاجة إلى آليات لتقييم التنفيذ، ويؤكد على ضرورة التعاون بين جميع الأطراف المعنية والمساهمين على المستويات الوطنية، والإقليمية، والعالمية.

ومنذ اجتماعه الأول سنة 1994 ، تبنى مؤتمر الأطراف **أكثر من مائة قرار**. وهذه القرارات توصي بالعمل الذي ينبغي على الأطراف، والوكالات الأخرى، ومؤسسات الاتفاقية (السكرتارية، والآلية المالية، وآلية غرفة المقاصة) والشؤون العلمية، والقطاع الخاص والمنظمات الأخرى غير الحكومية، أن تقوم به لتنفيذ مختلف بنود الاتفاقية.
الفصل 3 يحلل هذه القرارات وتوصيات الهيئة العلمية للاتفاقية. وهو ينظر بشكل خاص إلى المجالات البرمجية والقضايا المستعرضة، والخدمات المالية وغيرها الداعمة للتنفيذ (بما في ذلك الآلية المالية)، ودور مؤسسات الاتفاقية في التنفيذ. وهو يبين كيف أن **مقاربة النظام البيئي** هي الإطار الأساسي للعمل بموجب الاتفاقية.

برامج العمل الموضوعية

- التنوع البيولوجي البحري والساحلي (تفويض جاكارتا)
- التنوع البيولوجي للغابات
- التنوع البيولوجي للمياه الداخلية
- التنوع البيولوجي الزراعي
- التنوع البيولوجي للأراضي الجافة ونصف الرطبة

برامج العمل الموضوعية الخاصة بأنواع النظام البيئي المهمة تؤسس مبادئ أساسية للعمل المستقبلي، وتضع القضايا المهمة موضع الدراسة، وتعرف بالمخرجات المحتملة وتقترح جدولا زمنيا وطرقا ووسائل لإنتاج هذه المخرجات. وكل برنامج يتطلب مساهمات من الأطراف، والسكرتارية وعدد من المنظمات ذات العلاقة. ومعالجة **القضايا المستعرضة** تمثل مهمة معقدة لضمان مقاربة شاملة لتنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة: المحافظة، والاستعمال المستدام، والتشارك في الفوائد.

القضايا المستعرضة

- التعريف، والتقييم، والمؤشرات بما في ذلك مبادرة التصنيف العالمية
- معرفة، ومبتكرات، وممارسات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية
- الأنواع الغريبة
- السياحة
- التنوع البيولوجي والتغير في المناخ
- الأنواع المهاجرة
- التدابير الحفزية والتقييم الاقتصادي للتنوع البيولوجي
- التعليم العام والتوعية
- تقييم الوقع، والمسؤولية والتصحيح
- الوصول إلى الموارد الجينية

تؤسس الاتفاقية آليات للتنفيذ: **آلية غرفة المقاصة** للتعاون الفني والعلمي، عملية **رفع التقارير الوطنية** حول التدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية، و**آلية مالية** لمساعدة البلدان النامية. والآلية المالية يشغلها مرفق البيئة العالمية. وهناك حاجة إلى توفير **موارد مالية إضافية.**

بروتوكول قرطاجنة حول السلامة البيولوجية يوفر إطارا ملزما قانونيا حيال الحركة عبر الحدود للكائنات الحية المعدّلة التي قد تكون لها آثار سلبية على المحافظة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

ليس من الممكن بعد رسم أكثر من **صورة جزئية للتنفيذ العام** على المستوى الوطني. والعديد من الأطراف لم يقوموا بتوفير المعلومات، سواء من خلال التقارير الوطنية، أو دراسات الحالة، أو أي نوع آخر من أنواع العرض. و**الفصل 4** يراجع تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، معتمدا على أول دفعة من التقارير الوطنية، وكذلك على دراسات الحالة المقدمة من الأطراف في السكرتارية، وعلى دراسات البلدان للتنوع البيولوجي و استراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وخطط العمل.

المقررات المبدئية حول التنفيذ الوطني تشير إلى:

- الإعداد الجاري لاستراتيجيات التنوع البيولوجي الوطنية وخطط العمل في معظم البلدان،
- المجهودات المتزايدة تجاه إصلاح الترتيبات المؤسسية والتشريعية، بغرض دمج قضايا التنوع البيولوجي في الأنشطة القطاعية،
- الاعتراف المتزايد بأهمية التعرف على ورصد التنوع البيولوجي،
- التأكيد المتجدد على المحافظة على التنوع البيولوجي في موضعه الأصلي.
- الطلبات المستمرة للمساعدة المالية والفنية لاستكمال الاستراتيجيات وخطط العمل والتركيز على التنفيذ الوطني والمحلي،
- الاهتمام الناشئ بين الأطراف بتعزيز التعاون الإقليمي من أجل تنفيذ الاتفاقية.

أكد مؤتمر الأطراف على الأهمية المركزية لامتلاك **استراتيجية وطنية وخطة عمل للتنوع البيولوجي** باعتبارها حجر الزاوية للعمل الوطني لتنفيذ الاتفاقية. غير أنه في العديد من الحالات، كان تطوير استراتيجية وطنية للتنوع البيولوجي بطيئا وأكثر تعقيدا مما كان متوقعا. وبعد الدفعة الأولى من التقارير سنة 1997-98 ليس هناك قاعدة شاملة يمكن على أساسها الإجابة على السؤال:" ماذا نعرف عن التقدم، والقيود، والقضايا الناشئة؟" في سياق تنفيذ كل هدف من أهداف الاتفاقية- المحافظة، والاستعمال المستدام، والتشارك في الفوائد.

لهذا السبب تبنى مؤتمر الأطراف شكلا جديدا لدفعات التقارير الوطنية المستقبلية ، مصمما من أجل الحصول على المعلومات حول جميع التدابير التي كان الأطراف يطلبون اتخاذها، ومستمدا من بنود الاتفاقية ومن قرارات مؤتمر الأطراف. ومن المأمول أن هذا سيوفر صورة شاملة عن التقدم، والقيود، والقضايا الناشئة لكل جانب من جوانب التنفيذ والضرورية للتمكين من **تحليل عالمي لوضع التنفيذ الوطني للاتفاقية**. وهذه التقارير الثانية المستحقة سنة 2001 وهذا التحليل سيكون نقطة التركيز في الطبعة القادمة من صورة التنوع البيولوجي عالميا.

الفصل 5 ينظر في الاتجاهات العالمية والإقليمية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك مناقشة الأنشطة العالمية والإقليمية التي تدعم تنفيذ الاتفاقية، ويلقى نظرة عامة على **التعاون** مع الاتفاقيات والعمليات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي بما في ذلك التعاون العلمي والفني.

ومجال الاتفاقية يعني أن تنفيذها الفعال سيتطلب التعاون والتنسيق مع عدد كبير من الاتفاقيات ،والمؤسسات، والعمليات الأخرى . والوضع موضع الممارسة للدعوات إلى التعاون من جانب مؤتمر الأطراف يمكن أن يكون مهمة صعبة. فكل اتفاقية أو وكالة لها هيئتها الحاكمة الخاصة بها التي تحتاج عادة على الموافقة على أنشطة جديدة في استجابتها للنداءات التعاون الصادرة من الاتفاقية. هذه الأنشطة يحتمل أن تكون لها مضامين خاصة بالميزانية أو الملاك الوظيفي وربما تتطلب تغييرات في البرامج والسياسات الجارية التي غالبا ما تكون هي نفسها نتاجا للمفاوضات المتقطعة وربما الصعبة داخل هذه المنابر.

وحقيقة أن الهيأت الحاكمة في هذه الاتفاقيات والوكالات الأخرى مكونة من الحكومات، مثلها مثل مؤتمر الأطراف، ينبغي أن تعني أن **الاتساق في صنع القرار** بموجب آليات ومؤسسات

مختلفة هو أمر سهل التحقيق نسبيا. وإلى حد ما وبشكل متزايد فإن هذه هي الحال حيث أن المزيد من الحكومات تتولى وضع الإجراءات على المستوى الوطني لضمان أن وفودها إلى اجتماعات الهيآت المختلفة ذات العلاقة تقدم مواقف متسقة وداعمة بشكل مشترك في كل اجتماع. غير أن بعض الحكومات على الأقل، لا تزال في بعض الأحيان **تتخذ مواقف غير متسقة، وحتى متناقضة** في اجتماعات الهيآت المختلفة. وهذا جزئيا يعكس المواقف السياسية والأولويات المختلفة على المستوى الوطني، مما لا يمكن تسويته إلا من جانب العاملين الوطنيين من ذوي العلاقة. غير أنه غالبا ما تعكس مثل هذه المواقف المختلفة الافتقار إلى التنسيق والتشارك في المعلومات بين الوكالات الوطنية الرائدة للآليات المختلفة. وقد طلب مؤتمر الأطراف من الأطراف أن تدعم **الاتساق والتنسيق في التفاوض والتنفيذ**. ودعا نقاط التركيز الوطنية إلى التعاون مع السلطات المعنية بالاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة، و CITES و الاتفاقية المتعلقة بالأنواع المهاجرة، حول تنفيذ هذه الاتفاقيات على المستوى الوطني لتجنب ازدواجية الجهود. ودعا الأطراف أيضا إلى تنسيق مواقفهم في منظمة الفاو والاتفاقية.

وكلما ازدادت أمانات الاتفاقية والمنظمات الدولية ذات العلاقة قدرة على التعاون على المستويات السياسية والتشغيلية ، كلما ازدادت قدرتها على مساعدة الحكومات الأعضاء على تعزيز مثل هذا **التنسيق على المستوى الوطني للتنفيذ**. والنتائج ينبغي أن تكون تكافلا أعظم بين التدابير المتخذة لتنفيذ أكثر من اتفاقية واحدة ودمجا أفضل لاعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الأخرى، كما هو مطلوب من طرف الاتفاقية.

ويجري الآن عمل كبير في جميع أنحاء العالم لدعم تنفيذ أهداف، ومواد، وبرامج عمل الاتفاقية. والعديد من هذه المشاريع والبرامج بدأت بها الاتفاقية، ولكن عددا آخر كبير نشأ عن المبادرات الموجودة أو تم البدء فيها بشكل مستقل عن عملية الاتفاقية. ولقد لعبت الاتفاقية بالفعل دورا في **تنسيق الأنشطة ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي** ، على سبيل المثال من خلال مرفق البيئة العالمي باعتباره آلية التمويل العالمية الأساسية للتنوع البيولوجي.

والعديد من المبادرات الداعمة للاتفاقية قد ارتفعت كفاءتها من خلال **التعاون الإقليمي**. والاستراتيجيات الإقليمية وخطط العمل الخاصة بالمحافظة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي، وبالتشارك المتكافئ في الفوائد كلها آليات مهمة لتحقيق أهداف الاتفاقية. ومؤتمر الأطراف قد أكد على العمليات التحت إقليمية والإقليمية في تعزيز تنفيذ الاتفاقية على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية . والعنصر المهم هو **تنمية القدرات** على المستويات الإقليمية والوطنية.

الفصل 6 يستنتج أنه إذا كانت هناك رسالة بسيطة ينبغي سماعها من خبرة الثماني سنوات الأولى فإن لهذه الرسالة عنصرين- وجهان لعملة واحدة.

الأول، هو أن طبيعة ومدى التدابير المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية، والتي هي في ذاتها تعكس طبيعة ومدى الأسباب الكامنة وراء الخسارة في التنوع البيولوجي، تحتاج إلى تبني **خيارات سياسية معقدة متكاملة تدعو إلى التنسيق، والإرادة السياسية والقيادة الفعالة على المستوى الوطني.**

والثاني، هو أن الاتفاقية لن تنجح إلا إذا تم إدراك أهميتها للسياق الأوسع للتنمية الاقتصادية والتغيير العالمي، خاصة من طرف **الأنظمة الدولية بخصوص القضايا المهمة مثل التجارة، والزراعة والتغير في المناخ.** وما لم تدرك هذه العمليات اهتمامات هذه الاتفاقية وبرامجها الخاصة بالتنفيذ، وتأخذها في الاعتبار بشكل فعال في صناعة قراراتها وتدابيرها المتعلقة التنفيذ، فإنه من غير المحتمل أن تنجح الاتفاقية. وفي هذه الحالة فإن التنوع البيولوجي، بكل وائده والخدمات البيئية المستمدة منه سيستمر في تحمل الخسارة.

مؤتمر الأطراف سيأخذ في الاعتبار **خطة إستراتيجية للاتفاقية**، تشتمل على أهداف رؤيوية لكنها واقعية لكل من أغراض الاتفاقية الثلاثة. وكل هدف تشغيلي سيكون مدعوما بخطط عمل صممة لتحقيق الأهداف في الفترة من 2002 إلى 2010 .

قد لاحظت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقلق، أنه بالرغم من الجهود الكثيرة الناجحة والمستمرة نذ مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 ، وبالرغم من التقدم الذي أحرز ، إلا أن البيئة وقاعدة المصادر طبيعية التي تدعم الحياة على الأرض **مستمرة في التدهور بمعدل منذر بالخطر**.

قمة العالمية حول التنمية المستدامة، التي ستنعقد في جوهانسبرج سنة 2002 ، ستعيد قضايا تنمية المستدامة إلى الأجندة السياسية على أعلى المستويات، ومن المأمول أنها ستعمل على **قوية الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة**.

الصورة العامة للتنوع البيولوجي قد أظهرت أنه بينما وضع التنوع البيولوجي في أهم نظم العالم يئية مستمر في التدهور بدون استثناء تقريبا وغالبا بمعدل متسارع، إلا أن **التنوع البيولوجي وفر السلع والخدمات التي تجعل الحياة على الأرض ممكنة وتشبع احتياجات المجتمعات بشرية**. والتنوع الذي يمثله يشكل بوليصة تأمين على حياة العالم.

ذا التقرير يمثل عرضا لما تم تحقيقه منذ أن فتحت الاتفاقية للتوقيع في ريو خلال مؤتمر الأمم متحدة حول البيئة والتنمية. وهو يشير إلى بعض القضايا المهمة التي تنبغي معالجتها إذا كان لاتفاقية أن تنجح في تلبية أهدافها.